



شراكات مستدامة

تقرير حوكمة الشركات
2020

حوكمة الشركات

- ضمان تنفيذ برنامج مكافحة الرشوة والفساد ("برنامج إيه بي سي") في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أيّ معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية؛
- تأمين إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- التأكد من أنّ لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام بهذا الدليل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أنّ بيئة المراقبة والانضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصور وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- القيام بأيّ مهام أو وظائف يكون مطلوباً من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف مجموعة البركة المصرفية. ويتحقق المجلس من أنّ الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينصّ نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل

اعتبرت مجموعة أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطاً أساسياً لضمان إدارة فعالة للمجموعة من أجل تحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وبناء قيمة مرتفعة ومستمرة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة واليقظة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضرورياً لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إنّ مجلس الإدارة ("المجلس") هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنّه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة؛ واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وتعظيم قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة أيضاً، ضمن أمور أخرى، مسؤولاً عمّا يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التحقق من وضع إطار عام وفعال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات؛
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي والقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أنّ عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهيكل ملائمة؛
- التحقق من أنّ عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوباً، وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- ضمان وجود إطار عمل لمكافحة غسل الأموال لغرض إدارة مخاطر غسل الأموال في جميع أنحاء المجموعة؛

حوكمة الشركات (تتمة)

حيث وافق جميع أعضاء مجلس الإدارة على انتخاب السيد عبد الله صالح كامل رئيساً لمجلس الإدارة خلفاً لمؤسس المجموعة الراحل الشيخ صالح عبد الله كامل - رحمه الله.

كما تقوم مجموعة البركة المصرفية باستمرار بالتحقق من أن مساهمي الأقلية في المجموعة ممثلون تمثيلاً جيّداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (الذين يشكلون غالبية أعضاء مجلس الإدارة) الذين تكون لديهم مسؤولية إضافية في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

ويعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمر التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. ويقوم المجلس بمراجعة استراتيجيات المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. ويحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس كلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب ألا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتم تزويد المجلس ولجانته بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانته وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال بإجراءات المجلس واللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسباً فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الإدارة التنفيذية بأمر ما يتم تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكوّن مجلس الإدارة ممّا لا يقلّ عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ويشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين على ذلك.

يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية يطبق على جميع عمليات البنك. وقد صمّم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

في إطار الوفاء بمسؤوليته عن ضمان الحوكمة الفعالة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة، وضع مجلس الإدارة سياسة امتثال مكتوبة للتأكد من امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة واللوائح؛ ولا سيما تلك الصادرة من مصرف البحرين المركزي (المصرف المركزي) والهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية الأخرى. مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاوله الأنشطة والأعمال التجارية ويتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بالمجموعة الالتزام بالسياسات والقوانين بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات البحريني. لقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة؛ مساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر. تقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح ومعايير الامتثال المعمول بها؛ نشر وتعميم سياسات الامتثال وتوفير مبادئ توجيهية لموظفي مجموعة البركة؛ ضمان وجود منهج عمل فعال للامتثال؛ تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال؛ وضع ضوابط وأطر عمل فعالة وسياسات قوية بشأن "اعرف عميلك" (كيه واي سي)، ومكافحة غسل الأموال (ايم إم إل) وبرنامج مكافحة الرشوة والفساد ("برنامج إي بي سي"). تعمل مجموعة البركة المصرفية باستمرار على تعزيز إطار الامتثال الخاص بها وإطار الامتثال لكل شركة من الشركات والوحدات التابعة لها.

وقد وضع مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2010 متطلبات جديدة يجب الوفاء بها من قبل جميع الشركات المرخص لها بموجب المجلدين 2 و 6 من (لائحة الضوابط الرقابية على أعلى مستوى) من (كتاب القواعد) فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. وتماشى هذه المتطلبات مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط، وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014 أدخل مصرف البحرين المركزي المزيد من المتطلبات التي تتعلّق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والتأخّذ من مخاطر حقيقية (أنظر أدناه)، وقد تمّ اعتماد هذه المتطلبات من قبل مجموعة البركة المصرفية. وتقوم المجموعة بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفضّلة للتأكد من الامتثال لهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتمّ التعرف عليه. ويتمّ إحاطة كلّ من مصرف البحرين المركزي، ومساهمي المجموعة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية علماً بشكل تام بأيّ قصور كهذا إن وجد والخطوات التي يتمّ اتخاذها لمعالجته. ووفقاً لهذا الإجراء، فقد تقدمت مجموعة البركة المصرفية خلال العام بطلب وحصلت على موافقة مصرف البحرين المركزي لتعيين السيد عبد الله صالح كامل رئيساً لمجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي)، علماً أنه ليس عضواً مستقلاً حسب ما هو وارد في مجلد التوجيهات لمصرف البحرين المركزي (كمطلب إرشادي وليس الزامي)؛

حوكمة الشركات (تممة)

ولجانته بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهماتهم استقلاليًا عنهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك، كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال استنادًا لسياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة. وقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين الموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتماشياً مع الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في كتاب قواعد المصرف المركزي.

وفي 23 مارس 2020 انتخبت الجمعية العمومية العادية أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم لمدة ثلاث سنوات:

(يرجى مراجعة تركيبة مجلس الإدارة ووضعية أعضاء المجلس كما في 31 ديسمبر 2020 كما هو مذكور أدناه الصفحة رقم 32)

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ صالح عبد الله كامل
2. الأستاذ فهد عبد الله الراجحي

أعضاء مستقلون

1. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي
2. الأستاذ سعود صالح الصالح
3. الدكتور خالد عبدالله عتيق
4. الدكتور جهاد عبدالحميد النقلة
5. الأستاذة داليا حازم خورشيد
6. الأستاذ ناصر محمد النويس
7. الدكتور محمد المنصف شيخ روحه
8. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين

عضو تنفيذي

1. الأستاذ عبدالله صالح كامل
2. الأستاذ عدنان أحمد يوسف - الرئيس التنفيذي
3. عبدالإله عبدالرحيم صباحي

ولا يوجد حدّ أقصى للسّن التي يجب عندها على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناءً على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لإحدى أحداث أو ظروف محددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أنّ التعيين الأصلي للعضو كان مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية؛
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة، أو الإخفاق في الامتثال بشروط تعيينه / تعيينها أو أحكام اللوائح الداخلية للمجلس أو لجانه؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطياً؛
- عند استقالة العضو رسمياً من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق في أجل معقول، أو
- تقلد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محلّ أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثمّ إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة.

وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كلّ ترشّح كهذا متوافقاً مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات (صالح ومناسب) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

وتماشياً مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. ويتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقديم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطّي يوضّح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات والامتثال لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من اثني عشر عضواً ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي للمجموعة، فإنّ جميع أعضاء مجلس الإدارة هم إمّا أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تماماً عن الإدارة التنفيذية، كما أنّ كلا منهم مسؤول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيب مجلس الإدارة

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق

يرأس لجنة مجلس الإدارة للتدقيق الدكتور خالد عبدالله عتيق (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الأستاذ فهد عبدالله الراجحي (عضو غير تنفيذي)، الدكتور جهاد عبد الحميد النفلة (عضو مستقل) والأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل). ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة رسمياً أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعاً واحداً من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

وقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابة داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وتأمين التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفعاليتها وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللبيانات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتؤكد اللجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضاً من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان التابعة له يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل من هذه اللجان. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي: (كما في 31 ديسمبر 2020)

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية الأستاذ عبد الله صالح كامل (عضو غير تنفيذي)، وقد تم ترشيحه لرئاسة اللجنة في 1 يوليو 2020م خلفاً للمؤسس الراحل الشيخ صالح عبدالله كامل رحمه الله وتضم في عضويتها الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (نائب رئيس اللجنة - الذي تم ترشيحه في 1 يوليو 2020، وهو عضو مستقل)، الرئيس التنفيذي للمجموعة الأستاذ عدنان أحمد يوسف (عضو تنفيذي) وعبد الإله عبدالرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطّة العمل للمجموعة، و فيما يتعلق بأيّ تغيير جوهري عليها، أو أيّ تغيير كبير في رأسمال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت (وكانت تُعرف سابقاً باسم لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة حتى 6 أبريل 2020) وفقاً لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. ويرأس اللجنة الأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ فهد عبدالله الراجحي (عضو غير تنفيذي) والدكتور محمد المنصف شيخ روحه (عضو مستقل). وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقاً لهيكله حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

وتقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي. وعندما تتم مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسيين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضاً عن تأهيل وتهيئة وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة مجلس الإدارة للائتمان والحوكمة

يرأس لجنة مجلس الإدارة للائتمان والحوكمة الدكتور خالد عبدالله عتيق (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الدكتور جهاد عبدالحميد النقلة (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل) بالإضافة إلى السيد يوسف حسن خلوي ممثلًا لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة. حل السيد يوسف حسن خلوي محل الدكتور العياشي الصادق فداد في 18 مايو 2020. تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناءً على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود أطر عمل فعالة للائتمان، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة إلى نشر ثقافة امتثال قوية عبر المجموعة بما في ذلك ضمان تطبيق إجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الائتمان الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشتركة. تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونظم الحوكمة للكشف عن أية نقاط ضعفٍ لتتم معالجتها إن وجدت. نظرًا لتواجد المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الائتمان المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يرأس الأستاذ ناصر محمد النوييس (عضو مستقل) لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (كانت سابقًا لجنة مجلس الإدارة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية حتى 8 نوفمبر 2020)، وتضم اللجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبدالإله عبدالرحيم صباحي (عضو تنفيذي) والدكتور محمد المنصف شيخ روجه (عضو مستقل). وقد تم تقليص عدد أعضاء اللجنة من 4 أعضاء إلى 3 أعضاء حاليًا، بعد وفاة الشيخ صالح عبد الله كامل في وقت سابق من العام.

واللجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. حيث تشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجًا يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيًا ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلامي. وتنفذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية. ويتم تعميم جميع محاضر اجتماعات اللجنة وتقريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

للإدارة وأي مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفيتش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون لأي سلطات اختصاص في أي مكان تعمل فيه المجموعة أو وحداتها التابعة إلى اللجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظامًا للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقًا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة لأي عضو في اللجنة أو لمسؤول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللجنة بالأمر.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر

يرأس الدكتور جهاد عبدالحميد النقلة (عضو مستقل) لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، وتضم اللجنة في عضويتها الدكتور خالد عبدالله عتيق (عضو مستقل) والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل). وتجتمع اللجنة رسميًا مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة ويجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناءً على توصيات اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان وجود تشخيص وإدارة فعّالين للمخاطر بالإضافة إلى التحقق من الامتثال بالمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات المجلس واللجان في عام 2020

اسم المجلس/ اللّجنة	عدد الاجتماعات في 2020	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	6	25/03/2020 22/06/2020 10/08/2020 09/11/2020 08/12/2020 24/12/2020	الشيخ صالح عبد الله كامل، الرئيس السابق	1
			الأستاذ عبد الله صالح كامل، الرئيس	6
			الدكتور جهاد عبد الحميد النقلة*	5
			الدكتور خالد عبد الله عتيق	6
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	6
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	5
			الأستاذ سعود صالح الصالح	6
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صّباحي	6
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	5
			الأستاذ فهد عبد الله الراجحي	5
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	6
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	6
			الأستاذ ناصر محمد النويس	6
اللّجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	3	28/04/2020 24/09/2020 08/12/2020	الشيخ صالح عبد الله كامل، الرئيس السابق	1
			الأستاذ عبد الله صالح كامل، الرئيس	3
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	3
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	2
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صّباحي	3
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	3
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	3
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	4	04/05/2020 15/06/2020 09/08/2020 08/11/2020	الدكتور خالد عبد الله عتيق، الرئيس	4
			الدكتور جهاد عبد الحميد النقلة	4
			الأستاذ فهد عبد الله الراجحي	4
			الأستاذ ناصر محمد النويس	4
			الأستاذ سعود صالح الصالح، الرئيس	4
لجنة الترشيحات والمكافآت	4	11/03/2020 14/05/2020 15/06/2020 08/11/2020	الأستاذ فهد عبد الله الراجحي	3
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	3
			الدكتور جهاد عبد الحميد النقلة، الرئيس	3
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	3	03/06/2020 18/08/2020 22/11/2020	الدكتور خالد عبد الله عتيق	3
			الأستاذ سعود صالح الصالح	3
			الشيخ صالح عبد الله كامل، الرئيس السابق	1
لجنة تمويل الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	2	27/04/2020 16/09/2020	الأستاذ ناصر محمد النويس، الرئيس	2
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صّباحي	2
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	2
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	3	31/05/2020 03/09/2020 05/11/2020	الدكتور خالد عبد الله عتيق، الرئيس	3
			الدكتور جهاد عبد الحميد النقلة	3
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	2
			الأستاذ يوسف حسن خلاوي	3

* لم يحضر الدكتور جهاد عبد الحميد النقلة اجتماع مجلس الإدارة في 25 مارس 2020 امتثالاً لطلب مصرف البحرين المركزي بشأن تضارب المصالح، حيث كان يشغل وظيفة تتعارض مع واجباته كعضو مجلس إدارة مستقل حتى 31 مارس 2020 .
ملاحظة: تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المذكورين أعلاه في الجمعية العمومية السنوية في 23 مارس 2020 لمدة 3 سنوات.
- يرجى الرجوع لجدول حضور أعضاء مجلس الإدارة في دورته السابقة كما في الصفحة التالية

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة في دورته السابقة لاجتماعات المجلس واللجان في عام 2020 (تتمة)

اسم المجلس/ اللّجنة	عدد الاجتماعات في 2020	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	1	23/02/2020	الشيخ صالح عبد الله كامل، الرئيس	1
			الأستاذ عبدالله عمار السعودي، نائب رئيس المجلس	1
			الأستاذ عبد الله صالح كامل، نائب رئيس المجلس	1
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	1
			الدكتور باسم عوض الله	1
			الأستاذ جمال بن غليظة	1
			الدكتور خالد عبد الله عتيق	1
			الأستاذ سعود صالح الصالح	1
			السيد صالح محمد اليوسف	1
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	1
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	1
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	1
الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	1			
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	1	27/01/2020	الأستاذ عبد الله صالح كامل، الرئيس	1
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	1
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	1
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	1	12/02/2020	الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي، الرئيس	1
			الدكتور باسم عوض الله	1
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	1	23/02/2020	الأستاذ محي الدين صالح كامل	0
			الأستاذ سعود صالح الصالح، الرئيس	1
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	1
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	1	12/02/2020	الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل، الرئيس	1
			الأستاذ جمال بن غليظة	1
			الدكتور خالد عبد الله عتيق	1
لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والامتثال	1	23/02/2020	الأستاذ سعود صالح الصالح، الرئيس	1
			الدكتور باسم عوض الله	1
			الدكتور خالد عبد الله عتيق	1
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	1
			الدكتور أحمد محي الدين أحمد (عضو)	1

حوكمة الشركات (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الله صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله صالح كامل هو رئيس مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة، كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة عسير، وشركة أم القرى للتنمية والإعمار، وإدارة مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. وقد شغل الأستاذ عبدالله صالح كامل سابقاً عدداً من المناصب التنفيذية في شركة دلة البركة القابضة وصولاً إلى منصب الرئيس التنفيذي.

الأستاذ عبدالله صالح كامل هو رجل أعمال ومستثمر ولديه خبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال، كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو مجلس إدارة الغرفة لدورتين)، وعضو جمعية أصدقاء السعودية. الأستاذ عبدالله صالح كامل، سعودي الجنسية، ودرس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي

نائب الرئيس

الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي هو عضو مجلس إدارة في الشركة الاستثمارية Wisaya، وصندوق أرامكو للتقاعد، وانفستكروب للخدمات المالية وشركة أ بي أم تيرمنال، والتي تشغل واحد من أكثر الموانئ الشاملة في العالم. كما أنه عضو مجلس إدارة صندوق التأمين الصحي البحريني ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية المساهمة "لازوردي" ومعهد مجالس الإدارة في دول مجلس التعاون الخليجي (BDI)، وغرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية الموجودة في واشنطن العاصمة. قبل انضمامه إلى انفستكروب، تم تعيينه في منصب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والباكستان في Citigroup وكرييس تنفيذي في الإمارات العربية المتحدة.

وخلال عمله كمدير إقليمي لمدة 33 عاماً، نجح Citigroup في تعزيز أعماله في منطقة الشرق الأوسط في مجالات صيرفة الشركات والاستثمار والصيرفة التجارية والخاصة وللعملاء.

الأستاذ الشروقي لديه خبرة تزيد عن 40 عاماً في الصيرفة والاستثمار والاقتصاد في عدد من القطاعات. خلال فترة عمله كمسؤول تنفيذي مساعد في انفستكروب، نما البنك ليصبح أكبر مستثمر في أسهم الملكية الخاصة في منطقة الخليج، مع زيادة الأصول تحت الإدارة من 10.5 مليار دولار في عام 2009 لتبلغ 25 مليار دولار عام 2018. كما شغل الأستاذ الشروقي عضوية مجلس الشورى في البحرين إلى جانب عضوية مجالس إدارة في مؤسسات أخرى.

تخرج من جامعة الكويت وحضر العديد من البرامج المختلفة، بما في ذلك برنامج هارفارد للإدارة التنفيذية.

الدكتور/ جهاد عبد الحميد النقلة

عضو مجلس الإدارة

الدكتور جهاد عبد الحميد النقلة يشغل حالياً وظيفة مستشار أول في Acreditus، وهي شركة تقدم الخدمات الاستشارية في مجال المخاطر والحوكمة وكذلك التصنيفات الائتمانية والصكوك. قبل ذلك شغل منصب المدير العام في موديز انفستورز سيرفيسز الشرق الأوسط (وكالة موديز للتصنيف الائتماني) في دبي خلال الفترة من نوفمبر 2007 حتى مارس 2020 حيث أدار خطط توسع موديز وأشرف على عملياتها وأنشطتها في المنطقة. ونجح في وضع موديز كشركة تصنيف مفضلة في منطقة الشرق الأوسط بدليل عدد التصنيفات العامة. كما شغل عضوية مجالس الإدارة في شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين (MERIS) - مصر، وموديز انفستورز سيرفيسز ليمتد المحدودة، قبرص، وموديز انفستورز سرفيس الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة.

يتمتع الدكتور جهاد بخبرة عالية المستوى تزيد عن ثلاثين عاماً في مجالات الخدمات المصرفية التجارية ووكالات التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى امتلاكه مهارات قوية في مجال الائتمان وإدارة المخاطر والتحليل المالي. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في التحليل العددي من جامعة لفيره في المملكة المتحدة.

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق

عضو مجلس الإدارة

يتولى الدكتور خالد عبد الله عتيق منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بيت الأسرة في مملكة البحرين. وشغل الدكتور خالد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية وذلك للتأكد من التزام البنوك والمؤسسات المالية، سواء التي تعمل في البحرين أم تلك التي تأسست في البحرين، بالقوانين والأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، الدكتور خالد هو حالياً عضو مجلس إدارة في بنك البركة الإسلامي - البحرين. كما عمل في مناصب قيادية مع عدد من المؤسسات، بما في ذلك نائباً للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 38 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذاً مساعداً في جامعة البحرين. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد**عضو مجلس الإدارة**

الأستاذة داليا حازم خورشيد هي رئيسة مجلس الإدارة والرئيسية التنفيذية ومؤسس شركة مسار للاستشارات المالية. عملت سابقاً كمؤسسة ورئيسة مجلس إدارة ورئيسة تنفيذية في شركة إيجل كابيتال للاستثمار المالي من العام 2017 حتى عام 2018. وكانت أول وأصغر وزيرة تنضم إلى مجلس وزراء الحكومة المصرية خلال الفترة من 2016 إلى 2017. وأشرفت وأدارت أكثر من 10000 موظف، وعملت كموظف حكومي خلال فترة التحول الاقتصادي في مصر مع إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

تتمتع الأستاذة خورشيد بخبرة عالمية تزيد عن 25 عاماً في مختلف القدرات الإدارية ذات الصلة بقطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الآداب في إدارة الأعمال والاقتصاد، وتعمل حالياً كأستاذة في تدريس للطلاب الجامعيين في مجال تحليل الاستثمار والخدمات المصرفية التطبيقية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة منذ العام 2018.

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين**عضو مجلس الإدارة**

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة في اللجنة الأفريقية والفريق الأفريقي في مصر، عضو مجلس إدارة شركة الأسمنت العربية في مصر و رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لبنك الإسكندرية، كما أنه الشريك الإداري لطبقة للاستشارات ومكتب بهاء الدين للمحاماة بالتعاون مع BonelliErede. قبل ذلك، تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي في الفترة من 2013 م حتى 2014 م. وقد شغل الدكتور زياد منصب عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري إلى جانب ذلك، شغل منصب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لهيئة الرقابة المالية المصرية في الفترة من 2009 م إلى 2011 م. علاوة على ذلك، كان عضواً في مجلس إدارة البنك الأهلي المصري (المملكة المتحدة).

يتمتع الدكتور زياد بخبرة تزيد عن 30 عاماً في المناصب الحكومية وفي القطاع الخاص بالإضافة إلى خبرة واسعة في القانون المالي والمصارف وسوق رأس المال والاستثمار وقوانين الشركات والحوكمة والامتثال والتشريعات الاقتصادية. إلى جانب ذلك، قام في الفترة من عام 1999 م حتى عام 2004 م بتدريس "التشريعات الاقتصادية" في جامعة القاهرة بعد حصوله بنجاح على درجة الدكتوراه في القانون من كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة في العام 1996.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح**عضو مجلس الإدارة**

الأستاذ سعود صالح الصالح يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة إعمار المدينة الاقتصادية، وشغل عدداً من المناصب العليا منها رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة طائب - بي ان بي باريبا لإدارة الأصول ورئيس مجلس إدارة شركة معاد العالمية في المملكة العربية السعودية، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (المملكة العربية السعودية) المحدودة، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق التعليم العالي، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة المؤسسة العامة لتحلية

المياه المالحة في المملكة العربية السعودية وشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية وشركة أملاك الدولية للتطوير والتملك العقاري وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في المجال المصرفي تزيد على 33 عاماً، عمل خلالها في البنك العربي الوطني وأعقبها مناصب عليا في البنك السعودي للاستثمار في الرياض. وتدرج في العديد من المناصب الإدارية وصولاً إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، ثم عين أميناً عاماً للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية بمرتبة وزير. الأستاذ سعود صالح الصالح سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتالندستيت، أوراجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود أيلاند الأمريكية والعديد من الدورات المتقدمة في المجال المالي والقانوني.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي**عضو مجلس الإدارة**

عبدالإله عبدالرحيم صباحي هو الرئيس المالي لمجموعة دلة البركة، المملكة العربية السعودية. كما أنه رئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار في تونس. كما أنه عضو في مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة في البحرين، وعدد من الشركات العالمية الأخرى.

ويتمتع عبدالإله عبدالرحيم صباحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عاماً، قضى منها الثلاثة العقود الأخيرة مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية. والأستاذ صباحي سعودي الجنسية حاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف**عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي**

قاد الأستاذ عدنان أحمد يوسف مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، لتصبح واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الإسلامية والأكثر تنوعاً على مستوى العالم. ويرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من بنك البركة في السودان، تركيا، جنوب أفريقيا، الجزائر، باكستان وسورية ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة كل من بنك البركة تونس وشركة اتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية. ويرأس الأستاذ عدنان حالياً مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين. كما ترأس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية لدورتين متتاليتين (2007-2013). وعمل الأستاذ عدنان سابقاً لدى المؤسسة العربية المصرفية أكثر من 20 عاماً في مختلف المناصب القيادية كان آخرها عضوية مجلس إدارة المؤسسة.

والأستاذ عدنان أحمد يوسف حائز على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة. وتقديراً لجهوده في خدمة الاقتصاد الإسلامي وإسهامه البارز في المصرفية الإسلامية وإبراز دورها في خدمة قضايا التنمية والمجتمع فقد منحت جامعة الجنا اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال. يمتلك الأستاذ عدنان أحمد يوسف خبرة لأكثر من ثلاثة عقود في الصيرفة الدولية وخلالها حصل على العديد من الجوائز والأوسمة المرموقة على المستوى الدولي.

حوكمة الشركات (تتمة)

الأستاذ/ فهد عبد الله الراجحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد عبد الله الراجحي يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة فهد عبد الله الراجحي القابضة، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة عبد الله عبد العزيز الراجحي وأولاده القابضة، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة شركة دويتشه الخليج للتمويل وشركة ريسوت للأسمت وشركة أسمنت نجران. كما شغل سابقاً منصب المدير العام لمجموعة الخزينة والمؤسسات المالية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، حيث كان مسؤولاً عن عمليات الاستثمار، والخزينة، والمؤسسات المالية.

الأستاذ فهد عبدالله عبد العزيز الراجحي لديه خبرة تمتد لأكثر من 33 عاماً في مختلف مجالات المال والأعمال والاستثمار والخزينة، وحاصل على بكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

الدكتور/ محمد المنصف شيخ روحه

عضو مجلس الإدارة

الدكتور محمد المنصف شيخ روحه أستاذ في كلية إدارة الأعمال Ecole Des Hautes Etudes Commerciales الكائنة في باريس، فرنسا منذ العام 1975 ولغاية الآن. عمل كمؤسس في بنك المغرب التجاري الدولي، وكمؤسس وعضو مجلس إدارة في بست بنك في عام 1995، وبنك الاستثمار المتوسطي في عام 1983. واجتذبت البنوك التي أسسها استثمارات ونظمت مشاريع إنمائية وطنية كبيرة في تونس.

يتمتع الدكتور محمد بأكثر من 44 عاماً من الخبرة المهنية في المناصب التعليمية والمصرفية والتنفيذية، وقد درس جنباً إلى جنب مع أساتذة حاصلين على أوسمة عالية مثل الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد، البروفيسور جورج أكبرلوف. وإلى جانب ذلك، فهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي في عام 1974 من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، الولايات المتحدة. وفي عام 1981، طلب الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة منه تأسيس مؤسسات مالية جديدة وقيادة مشاريع تنموية في تونس.

الأستاذ/ ناصر محمد النويس

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ ناصر محمد النويس يشغل مناصب تنفيذية عديدة في عدد من الشركات - المدير العام لصندوق أبو ظبي للتنمية، ورئيس مجلس إدارة شركة روتانا لإدارة الفنادق، وشركة أسواق للإدارة والخدمات، وكلاهما تقعان في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. ومن مناصبه الأخرى هي رئاسة مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين - البحرين. كما كان عضواً في مجلس إدارة دانا غاز في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2019.

يتمتع الأستاذ النويس بخبرة تزيد عن 40 عاماً في مجال الأعمال والتأمين والعقارات والتطوير. وقد أكسبه عمله المتميز كرجل أعمال العديد من الجوائز مثل جائزة الإنجاز مدى الحياة من مؤتمر الاستثمار الفندقي العربي في عام 2011 وكذلك جائزة الريادة في صناعة السياحة في العالم العربي في عام 2003. الأستاذ ناصر محمد النويس حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة العامة من جامعة نيويورك عام 1974.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية بناء على توصية من مجلس الإدارة. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية،
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت، وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة المصرفية اهتماماً بالغاً بالامتثال الشرعي سواء في معاملات المركز الرئيسي أو الوحدات التابعة لها. وتقوم سياسة الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنص عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعممة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع أي مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة المؤددة للرقابة الشرعية**الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع****الرئيس**

يحمل الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة الفتوى الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية وهي لجنة تضم كبار العلماء في السعودية. كما يتمتع الشيخ بالعضوية في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقاً منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضاً عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبد الله المنيع لا زال يشترك في عضوية العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود**نائب الرئيس**

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي والشرعية من جامعة الزيتونة بتونس، وعلى درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن من جامعة الأزهر الشريف ودبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. كما عمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود رئيساً لقسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية في جامعة البحرين منذ عام 2001، وأستاذاً في الدراسات الإسلامية بجامعة البحرين منذ عام 1985. وهو أيضاً يتمتع بعضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك البحرين الإسلامي، وشركة التكافل، والجمعية العربية المصرفية الإسلامية في البحرين ولندن.

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد**عضو**

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في نفس التخصص من نفس الجامعة، والبيكالوريوس في الشرعية الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشرعية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد لديه خبرة 25 سنة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشغل عدد من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإنيابة. وقد كان عضواً في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حالياً عضو لجنة إعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري**عضو**

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري حاصل على درجة الدكتوراه كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. هو حالياً عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والمستشار بالديوان الملكي. وقد شغل عدد من المناصب المختلفة حيث بدأ عمله معيدا ثم محاضراً بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد رقي إلى أستاذ مساعد وبعد ذلك أستاذ مشاركة بكلية الشريعة في نفس الجامعة. وله العديد من المؤلفات التي بلغت 65 مؤلفاً في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية المحكمة.

الأستاذ/ يوسف حسن خلوي**عضو**

الأستاذ يوسف حسن خلوي متخصص ممارس في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. خريج كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بتقدير ممتاز. حاصل على درجة الماجستير في أصول الفقه. بالإضافة إلى على دورات مكثفة في القانون في مجال: القانون المقارن والاستثمار الدولي والتحكيم وحل النزاعات. كما تلقى تدريبه القانوني في أكثر من مكتب استشارات قانوني عالمي في فرانكفورت وجنيف ولندن. وقد شغل منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وعمل في شركات استشارات قانونية عالمية حتى أسس مجموعة متخصصة في لندن مع فروع في عدد من دول العالم. وقد أسس عدداً من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية منذ عام 2000 وكذلك عدداً كبيراً من الشركات المملوكة لعدد من المستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم. وهو عضو في عديد من مجالس الإدارة في عدد من الشركات حول العالم، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري - الرياض. وهو عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد**سكرتير الهيئة المؤددة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي**

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 12 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديداً في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2007.

الدكتور التيجاني الطيب محمد هو مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (CSAA) (أيوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

حوكمة الشركات (تتمة)

نعني المرحوم الدكتور أحمد محي الدين (1956- 2020)

جامعة أم القرى ودكتوراه الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية. وهو من المؤسسين والمعدّين للقوانين والهياكل الإدارية لسوق الخرطوم للأوراق المالية. وقد شغل الدكتور أحمد عددا من عضويات الهيئات الشرعية لمجموعة من المصارف الإسلامية، وأبرزها عضويته في الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية، الذي يعتبر أحد مؤسسيها. توفى في 29 أغسطس 2020، رحمه الله رحمة واسعة.

ولد الدكتور أحمد محي الدين في ولاية الجزيرة بالسودان ويعتبر من الخبراء السودانيين البارزين في مجال الصيرفة الإسلامية. وتمتد خبرته الأكاديمية والمهنية على مدى عقدين من الزمن، طور خلالها مكانة بارزة له كخبير في الفقه الإسلامي وكان مساهماً نشطاً في المؤتمرات المحلية والدولية. تم تقديره لدوره في تطوير الفكر المصرفي الإسلامي، حيث تولى في البداية منصب رئيس قسم البحوث والتطوير في مجموعة البركة المصرفية. وقد حصل الدكتور أحمد علي بكالوريوس الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان وماجستير فقه المعاملات من

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 6 اجتماعات للهيئة خلال عام 2020 . وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
فضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع	رئيس الهيئة	6
فضيلة الشيخ الدكتور/ عبداللطيف آل محمود	نائب رئيس الهيئة	6
الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد	عضو	3
الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري	عضو	6
الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد	عضو	6
الأستاذ/ يوسف حسن خلوي	عضو	6

الإدارة التنفيذية

الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والصيرفة والخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية، الخدمات المصرفية التجارية، والامتثال، والشؤون القانونية، وتقنية المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي، وتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة، والأمين العام للهيئة الشرعية الموحدة، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤوليّة لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية.

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخوّلة بالموافقة على معاملات الائتمان، كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة، والأصول غير المنتجة، ومستويات مخصّصات الأصول غير المنتجة. ويرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعيّن في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية التي تشمل رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.

لقد فوّض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقّق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلّق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتمّ اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتمّ التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2020 ، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائبي الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات كل من : العمليات والشؤون الإدارية، التدقيق الداخلي، إدارة الائتمان والمخاطر، الخزينة، الاستثمار والمؤسسات المالية، المالية، الامتثال، الصيرفة التجارية، الشؤون القانونية، تقنية المعلومات، التخطيط الاستراتيجي، تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، التدقيق الشرعي، الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة بالإضافة إلى المراقب الشرعي. وتكون هناك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية تحدد الحقوق والمسؤوليات التي تتعلق بوظيفة أو منصب ذلك العضو. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف

لجنة الإدارة للمخاطر

يتمثل دور لجنة الإدارة للمخاطر في مساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في إدارة مراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة وآليات التحكم في المخاطر داخل مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيسي التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي - رئيس الخدمات المساندة للمجموعة ورؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، الرقابة المالية، العمليات والشؤون الإدارية، وكذلك مدير نظام إدارة المخاطر (الذي يعمل كسكرتير للجنة).

لجنة الامتثال

يتمثل دور لجنة الامتثال في التأكد من أن البنك يقوم بإدارة مخاطر الامتثال وفقاً لضوابط عدم التسامح مطلقاً مع عدم الامتثال ووفق أفضل الممارسات الدولية المتوافقة مع قواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي وغيرها من المتطلبات الرقابية والتنظيمية المعمول بها. تشمل المسؤوليات الرئيسية لهذه اللجنة تحديد مدى القابلية لتقبل مخاطر الامتثال وتوفير الإشراف والاستراتيجية والسياسة والتوجيه فيما يتعلق بالامتثال في الأمور المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ المشترك ("فاتكا" و "سي آر إس") والامتثال الرقابي. يتراأس الرئيس التنفيذي لجنة الامتثال وتضم في عضويتها نائبي الرئيس التنفيذي ورؤساء: إدارة الائتمان والمخاطر، المالية، الامتثال، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة، مع التدقيق الداخلي كمراقب.

لجنة تقنية المعلومات والرقمنة

يتمثل دور لجنة تقنية المعلومات والرقمنة في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد عملية إدارة المعلومات والعمليات، ويرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي - رئيس الخدمات المساندة للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والمالية، وتقنية المعلومات والتخطيط الاستراتيجي.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. ويرأس اللجنة رئيس إدارة العمليات والشؤون الإدارية، وتضم اللجنة في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي - رئيس الخدمات المساندة ورؤساء إدارات تقنية المعلومات والتخطيط الاستراتيجي.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة المطلعين الداخليين مسؤولة عن المراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها

المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيسي التنفيذي - وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي - رئيس الخدمات المساندة للمجموعة ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والشؤون القانونية، والخزانه، والاستثمار والمؤسسات المالية، وعلاقات المستثمرين، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي كعضو مراقب.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف*

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

قاد الأستاذ عدنان أحمد يوسف مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، لتصبح واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الإسلامية والأكثر تنوعاً على مستوى العالم. ويرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من بنك البركة في السودان، تركيا، جنوب أفريقيا، الجزائر، باكستان وسورية ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة كل من بنك البركة تونس وشركة اتقان كايبتال في المملكة العربية السعودية. ويرأس الأستاذ عدنان حالياً مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين. كما ترأس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية لدورتين متتاليتين (2007-2013). وعمل الأستاذ عدنان سابقاً لدى المؤسسة العربية المصرفية أكثر من 20 عاماً في مختلف المناصب القيادية كان آخرها عضوية مجلس إدارة المؤسسة.

والأستاذ عدنان أحمد يوسف حائز على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة. وتقديراً لجهوده في خدمة الاقتصاد الإسلامي وإسهامه البارز في المصرفية الإسلامية وإبراز دورها في خدمة قضايا التنمية والمجتمع فقد منحتة جامعة الجنا اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال. يمتلك الأستاذ عدنان أحمد يوسف خبرة لأكثر من ثلاثة عقود في الصيرفة الدولية وخلالها حصل على العديد من الجوائز والأوسمة المرموقة على المستوى الدولي.

الأستاذ/ حمد عبدالله العقاب

نائب الرئيس التنفيذي - رئيس الخدمات المساندة

يتمتع السيد حمد العقاب بخبرة تزيد عن 27 عاماً في الأعمال المصرفية والمالية والتدقيق. ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية "المساهم الرئيسي للبنك". بالإضافة لذلك واعتباراً من مارس 2019، تم تعيين السيد العقاب في منصب الرئيس التنفيذي لبنك البركة الإسلامي.

كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في لبنان ونائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني. كما أنه عضو مجلس إدارة بنك البركة الجزائري وبنك البركة مصر. كما أنه عضو في العديد من اللجان الأخرى في مجالس إدارة هذه البنوك التابعة. كما يشغل السيد العقاب رئاسة مجلس المعايير المحاسبية التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في عام 2005، عمل السيد العقاب في مصرف شامل "بنك الإنمار حالياً" وأرثر أندرسون ويونيليفر ومؤسسة نقد البحرين (مصرف البحرين المركزي حالياً). السيد العقاب حاصل على بكالوريوس محاسبة من جامعة البحرين وهو كذلك محاسب قانوني معتمد ومحاسب إدارة عالمي معتمد.

* تقاعد الأستاذ عدنان أحمد يوسف مجموعة البركة المصرفية اعتباراً من 31 ديسمبر 2020.

حوكمة الشركات (تتمة)

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر

نائب الرئيس التنفيذي - رئيس تطوير الأعمال والاستثمارات

أحمد خالد البلوشي هو أيضا عضو المجلس الاستشاري لخليج البحرين للتكنولوجيا المالية ورئيس لجنة الرقمية والأمن السيبراني في جمعية مصارف البحرين. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر وحاصل على درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات من جامعة كانبرا في أستراليا. كما أنه يحمل عددا من المؤهلات المهنية الإضافية في قطاع تكنولوجيا المعلومات مثل شهادة حوكمة تقنية المعلومات المعتمد (CGEIT) وشهادة تدقيق نظم المعلومات المعتمد (CISA)، وشهادة إدارة أمن المعلومات المعتمد (CISM) وغيرها.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه أكثر من 28 عاما من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية . وتشمل خبرته المصرفية إدارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات / الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية / المتوسطة، والتجزئة، ولسنتين عديدة، شمل عمله أيضا استراتيجيات الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدأ حياته المهنية مع سيتي جروب في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك أ بي إن أمرو، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورئيس إدارة محفظة الائتمان . وفي مجال الائتمان وإدارة المخاطر، شغل عددا من المناصب العليا بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة (دي أي بي كايبتل) شركة تابعة مملوكة بالكامل / ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي ورئيس إدارة المخاطر في ساميا كايبتل في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والاستثمارية . وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية، كان آخر دور له لدى بنك أبوظبي الوطني هو رئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية . كما كان عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان. وخلال فترة عمله المصرفي، عمل عبر ثلاث خطوط دفاع - أي أخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهد المخاطر . وتؤهله خبرته العمل في المصارف التقليدية والإسلامية .الأستاذ أزهار عزيز دوقار خريج جامعة بنسلفانيا وجامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية مع البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد . وكانت أطروحته الماجستير في التمويل الإسلامي .

الأستاذ/ محمد علوي العلوي

نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 22 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وهو أيضا سكرتير اللجنة. كما أنه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق للبنوك التابعة للمجموعة. وقد عمل سابقا مديرا في إدارة التدقيق الداخلي لبنك الإثمار كما عمل في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس واتر هاوس كوبرز وإرينست ويونغ. الأستاذ محمد علوي العلوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمارات والمؤسسات المالية

يملك الأستاذ سهيل تهامي أكثر من 23 عامًا من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية والأعمال المتنوعة الأخرى. وكان

الأستاذ حسام بن الحاج عمر له خبرة تزيد عن 20 عامًا في صناعة الخدمات المالية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا. وقد شغل سابقًا منصب المدير المالي ورئيس الاستراتيجية في أملاك للتمويل بالامارات العربية المتحدة. كما شغل في وقت سابق منصب المدير العام في شعاع كايبتل، الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي. بدأ حياته المهنية مع Andersen ثم مع مجموعة Societe Generale المصرفية. شغل مناصب في مجالس إدارات عدة بنوك ومؤسسات مالية. يتمتع الأستاذ حسام بخبرة قيّمة في العمل مع الهيئات التنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك العمل على مستوى مجالس إدارات الشركات المدرجة في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين ومصر. الأستاذ حسام حاصل على شهادة محاسب قانوني.

الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب*

نائب رئيس تنفيذي ورئيس العمليات والشؤون الإدارية

يملك الأستاذ عبد الرحمن شهاب خبرة مصرفية تفوق 40 عامًا عمل خلالها في عدة مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية الدولية التقليدية والإسلامية. وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة الجزائر، وبنك البركة باكستان المحدود. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في مايو 2006 كان يشغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات والشؤون الإدارية في بنك البحرين الإسلامي الذي انضم إليه في 2002 ولغاية 2006. وقبل ذلك، عمل لدى مصرف فيصل الإسلامي البحرين (بنك الإثمار حاليا)، وقبلها كان يعمل في بنك البحرين والشرق الأوسط، وفي فروع البحرين لكل من أمريكان إكسبريس بنك، وبنك أوف أمريكا، وبنك تشيس مانهاتن . حيث بدأ حياته المهنية في حبيب بنك المحدود عام 1973 . الأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل، بالمملكة المتحدة.

الأستاذ/ محمد عبدالله الفاق

نائب رئيس أعلى - رئيس المصرفية التجارية

يملك الأستاذ محمد الفاق خبرة مصرفية تزيد عن 29 عامًا في الصيرفة التجارية، وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في أغسطس 2014 ، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية والقروض المصرفية المجمع لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس المصرفية التجارية للشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية الأردن، كما كان عضوا في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين في الفترة من 2009 إلى 2012 . بدأ الأستاذ محمد الفاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن في عام 1990 ، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر. الأستاذ محمد الفاق حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ أحمد خالد البلوشي

نائب رئيس أعلى - رئيس تقنية المعلومات

يملك الأستاذ أحمد خالد البلوشي أكثر من 20 عامًا من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات اكتسبها أثناء عمله في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بما في ذلك القطاع المصرفي. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك البحرين الإسلامي ثم انتقل إلى مؤسسات حكومية وخاصة أخرى قبل الانضمام إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2008. الأستاذ

* تقاعد الأستاذ عبدالرحمن شهاب مجموعة البركة المصرفية اعتبارا من 31 ديسمبر 2020.

البركة الإسلامي البحرين ورئيس اللجنة القانونية في جمعية مصارف البحرين. عمل سابقاً كمدير للإدارة القانونية في بنك البركة (السودان) حيث كان مسؤولاً عن توجيه وإدارة الدائرة. وقبل ذلك عمل محاضراً ومساعد أستاذ في كلية الحقوق (جامعة الخرطوم) وعدد من الجامعات الأخرى في السودان لمدة تزيد عن 15 سنة. كما أنه شغل منصب رئيس الدائرة القانونية في بنك البركة السودان (السودان) قبل انضمامه لمجموعة البركة المصرفية في العام 2007.

كما عمل محاضراً بدوام جزئي في عدد من الجامعات بما في ذلك جامعة الرباط الوطني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية جامعة السودان للبنات. على الجانب الأكاديمي، ألقى الدكتور عادل العديد من المحاضرات حول "المسؤولية الإجرامية للشركات" في كلية الحقوق، جامعة شندي في يونيو 2005 وأعد كتاباً عن قانون التأمين في السودان، والذي تم نشره من قبل الجامعة المفتوحة السودان. الدكتور عادل عطية حسن يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة الخرطوم، السودان 2004، حيث كان عنوان أطروحته "نظام تعويض حوادث السيارات في السودان".

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أعلى - رئيس التخطيط الاستراتيجي

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 24 عاماً في الخدمات المصرفية الإسلامية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقبل التحاقه بمجموعة البركة المصرفية في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب إدارية في مؤسسات خليجية وعالمية مرموقة، حيث عمل رئيساً لهيكله والتنسيق الشرعي ورئيس الإدارة الشرعية لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وقبل ذلك، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة تعليم وشركة بكون للتعليم لمدة عام في دبي. كما عمل الدكتور محمد مصطفى في شركة ماكنزي وشركاؤه لمدة ثلاثة أعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي. وقد بدأ مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع مصرف فيصل الإسلامي في البحرين في أواخر التسعينات من القرن الماضي، حيث شغل عدة مناصب، كان آخرها منصب نائب الرئيس لصيرفة الشركات والاستثمار. وبدأ مسيرته المهنية مع شركة تمبروكر (والثام، ماساتشوستس، الولايات المتحدة) كمطور برامج مالية.

الدكتور محمد مصطفى خميرة حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا في مدينة مينيابوليس، الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد حصل على منحة دراسية لتعليمه من برنامج نقل التكنولوجيا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم

نائب رئيس أول - رئيس تمويل الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

الدكتور علي عدنان إبراهيم لديه خبرة أكثر من 23 سنة ومتخصص في الاستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية واستخدام الشركات، وتأثير الاستثمار، والتمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمليات الدمج والاستحواذ، والهيكلية الشرعية. وقام بوضع استراتيجيات وعمليات تضمن مساهمة أعمال البركة في مجتمعاتها. يرأس الدكتور علي عدنان إبراهيم مجموعة عمل الاستدامة للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وعضو في مجموعة عمل التمويل المستدام التي تدار من قبل المعهد الدولي للتمويل. كما يرأس أيضاً لجنة التنمية المستدامة التابعة لجمعية مصارف البحرين، كذلك المركز العالمي للإسلامي للتكنولوجيا المالية والذي يسعى الي استثمار التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والمستدام

آخر منصب له نائب رئيس أعلى - رئيس قسم الخزينة وتوظيف الاستثمارات في سيرة للاستثمارات لأكثر من 11 عاما بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة منذ إنشائه، وأيضاً إدارة علاقات المساهمين والمستثمرين. وقبل عمله في سيرة، شملت خبرته المصرفية أكثر من 7 سنوات في بنك البحرين والكويت مع خبرة في جميع وظائف الخزينة بما في ذلك مدير محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة و مدير قسم سوق المال، وإدارة السيولة. الأستاذ سهيل هو عضو في معهد (CFA) وحائز على درجة محلل مالي معتمد. (CFA) وهو يحمل أيضاً شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إلينوي وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. الأستاذ سهيل حاصل على شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى وشهادة البكالوريوس في المحاسبة بتقدير امتياز من جامعة البحرين.

الأستاذ/ ياسر إسماعيل مظفر

نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

يتمتع الأستاذ ياسر مظفر بأكثر من 21 عاماً من الخبرة الواسعة في الصناعة المصرفية الإسلامية والتدقيق. و هو عضو في مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق الداخلي التابعة لمجلس الإدارة ببنك البركة السوداني. وقبل انضمامه الى المجموعة البركة المصرفية كان يشغل منصب مساعد المدير العام - المدير المالي في المصرف الخليجي التجاري لأكثر من 12 عاماً قام خلالها بتأسيس وتطوير وإدارة دائرة الرقابة المالية والرقابة الداخلية في البنك. وقبل العمل في المصرف الخليجي التجاري، عمل في بيت التمويل الكويتي-البحرين في إدارة الرقابة المالية. الأستاذ ياسر إسماعيل مظفر هو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) وهو يحمل لقب المحاسب القانوني المعتمد (CPA) من ولاية ميتشغان، الولايات المتحدة الأمريكية. الأستاذ ياسر إسماعيل مظفر هو خريج ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين وحائز على شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

الأستاذ / نادر محمود

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة ومسؤول مكافحة

غسل الأموال

الأستاذ نادر محمود هو مصرفي محترف يتمتع بأكثر من 32 عاماً من الخبرة في الشؤون المالية والمصرفية، وانضم إلى مجموعة البركة المصرفية في مارس 2019. وقبل ذلك، عمل الأستاذ نادر مع بنك الخليج الدولي، البحرين، حيث شغل أخيراً منصب رئيس الامتثال بالمجموعة المسؤول عن الإشراف على وظائف وأنشطة الامتثال وتنسيقها، بما في ذلك الامتثال التنظيمي، والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال، والعقوبات الدولية عبر شبكة مكاتب المجموعة في جميع أنحاء العالم. وقبل هذا التعيين، شغل عدداً من المناصب العليا في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي. بدأ الأستاذ نادر محمود مسيرته المهنية مع شركة نفط البحرين (بابكو). خلال حياته المهنية، اكتسب الأستاذ نادر محمود خبرة متنوعة في مجالات الامتثال والتدقيق ومراقبة الائتمان والاستثمار والخزينة والتمويل التجاري. الأستاذ نادر محمود هو خريج كلية الأعمال من جامعة البحرين ويحمل عددا من الشهادات التخصصية، بما في ذلك شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (ACAMS) رابطة الامتثال الدولييين (FICA) ومدقق حسابات معتمد في المجال المالي (CFS).

الدكتور/ عادل عطية حسن

نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

يملك الدكتور عادل عطية حسن خبرة تزيد عن 20 عاماً في الصناعة المصرفية الإسلامية، كما أنه يشغل منصب سكرتير مجلس إدارة بنك

حوكمة الشركات (تتمة)

(أيوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الامتثال والسياسات والإجراءات امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بالامتثال للمتطلبات الرقابية العالمية المتزايدة. وتقوم وظيفة الامتثال في المجموعة بالرقابة والإشراف على الوحدات التابعة للمجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل سنوي وصياغة إطار العمل لها. وهناك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة المتطورة والضوابط وصل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم. ولا تتردد المجموعة إطلاقاً في رفض الأعمال التي قد تنطوي على مخاطر انتهاك القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.

لقد قام رئيس إدارة الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في المجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال وإطار عام لإدارة الامتثال في المجموعة لتطبيقها في جميع أنحاء المجموعة. وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام للمبادئ والممارسات التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة:

- الامتثال بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على المجموعة وعلى كل وحدة من وحداتها التابعة؛
- التقيّد بممارسة الأعمال وفقاً لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية؛
- تشجيع ثقافة امتثال قوية يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛
- المساعدة في الحفاظ على بيئة حوكمة قوية في جميع الأوقات.

وتواصل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. كما تمّ الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات ذات الصلة بالجرّام المالية. وقد تمّ إدخال الأنظمة وأدوات الأتمتة وفقاً لمقتضيات الحاجة وذلك بغرض تحسين معايير الامتثال في كافة أنحاء المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة المصرفية ما يلي:

- التشخيص والتقييم لمخاطر الامتثال؛
- وضع سياسات وبرامج وخطط الامتثال وتنفيذ الإجراءات؛
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والبالغ عن مخاطر الامتثال؛
- مراقبة والتحقق في والإبلاغ عن مخالفات الامتثال والأحداث والمخاطر المتعلقة بالامتثال؛
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الامتثال والأمور التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال إلى لجنة الامتثال والحوكمة، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضرورياً. وإضافة إلى ذلك، فإن للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يرى ذلك ضرورياً. ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال

في إحداث التغيير. كما يتمتع الدكتور علي عدنان إبراهيم بعضوية عدد من اللجان في المنتدى الاقتصادي العالمي، بما في ذلك منتدى القيادات الشبابية العالمية ومجموعة العمل التنفيذية. كما أنه عضو في فريق عمل التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة العالمي الذي تم تأسيسه بصورة مشتركة من قبل وزارة الخزانة البريطانية ومجلس التمويل الإسلامي، المملكة المتحدة.

سابقاً، كان الدكتور علي عدنان إبراهيم مستشاراً قانونياً في بيكر آند ماكينزي. وبصفته حاصل على منحة دراسية من برنامج فولبرايت، حصل الدكتور إبراهيم على الدكتوراه في التشريع المالي من جامعة جورج تاون بامتياز وقد شارك أيضاً في برامج القيادة مثل القيادة العالمية والسياسة العامة في القرن ال 21 في جامعة هارفارد والقيادة التحولية في جامعة أكسفورد. وقد شغل مرتين منصب رئيس مشارك للجنة التمويل الإسلامي في رابطة المحامين الأمريكية. ونشر الدكتور إبراهيم عدة بحوث دولية حول الاستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية والشمول المالي، والتمويل الإسلامي وتنظيمه، والتمويل الأصغر الإسلامي، وحوكمة الشركات المقارن وأسواق رأس المال في البلدان النامية.

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود

نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يمتلك الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود أكثر من عشر سنوات من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد انضم إلى مجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس 2007 وكان مسئولاً عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد مدرس وباحث في جامعة البحرين وعمل أيضاً محامياً في شركة محلية حيث تمّ اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الأستاذ/ عبد الملك مزهر

نائب رئيس أول - رئيس إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة

انضم الأستاذ عبد الملك مزهر إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2019 م، ولديه خبرة عملية لأكثر من 16 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المخاطر التشغيلية، حوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كايبتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات بالإضافة إلى قيامه بالمهام المتعلقة بأمانة سر مجلس الإدارة.

الأستاذ عبد الملك حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن لديه شهادة حوكمة الشركات الدولية، شهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال كما حصل مؤخراً على شهادة المراقب والمدقق الشرعي.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 12 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدًا في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2007. الدكتور التيجاني الطيب محمد هو مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة، ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعن النظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظراً للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك وخاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة، إن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالمياً بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظراً لدرابيتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة المصرفية استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى منتسبيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تطبق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيوداً ومبادئ مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحياناً تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعياري الإبلاغ الموحد

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) / معيار الإبلاغ المشترك (سي آر إس) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ إجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقاً للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين من أجل ضمان وجود إطار مناسب لدى مجموعة البركة أيضاً سياسة خاصة بمعياري الإبلاغ الموحد (سي آر إس) على مستوى المجموعة. يتم الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقاً للمواعيد المحددة.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة

متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق تشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتعاون مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة المصرفية لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة للامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات؛
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- العقوبات الدولية؛
- وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية أو فاتكا ومعايير الإبلاغ الموحد.

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

على مستوى المجموعة، يمثل وضع مجموعة البركة المصرفية لسياسات المجموعة إدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه عملية متواصلة، ويتم تعميم هذه السياسات بشكل ممنهج إلى وحداتها التابعة. بعد ذلك، يتم تطوير وتنفيذ سياسات محلية مناسبة في كل وحدة تابعة بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. ويوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائماً على جميع الموظفين الامتثال لها. إن الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة المصرفية ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم ودعم جميع هذه المعايير والمبادئ دائماً.

كذلك وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة للإبلاغ عن المخالفات وتوفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو مهني. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن توجهاتهم من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم بدون خوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب

يتم التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة. حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي. والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. حيث تمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل

حوكمة الشركات (تتمة)

يتمّ نشر البيانات الصحفية على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواءً باللغة العربية أو الإنجليزية. ويمتدّ الأشخاص المصريح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإيداع، بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى مجموعة البركة المصرفية إجراءات فعّالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تمّ إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرّسة خصيصاً لذلك. يتمّ تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

ووفقاً لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثالث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأحكام التنظيمية

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه، ضمن أمور أخرى، القواعد التنظيمية التي تحكم كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأس المال.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقره أو مقرها في البحرين أن يحافظ أو تحافظ على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى قدره 8% على أساس البنك الواحد بمفرده و 12.5% (بما في ذلك الواقي لحماية رأس المال بنسبة 2.5%) على أساس موحد للمجموعة.

وفي نهاية العام 2014، أصدر مصرف البحرين المركزي اللائحة التنظيمية النهائية الخاصة بإطار بازل 3، حيث دخل هذا الإطار حيّز التنفيذ وأصبح نافذاً ابتداءً من الأول من يناير 2015. ويتضمّن إطار بازل 3 تنقيحاً جوهرياً لتعريف رأس المال الرقابي. حيث يؤكد الإطار أن الأسهم العادية هي المكون الغالب لرأس المال فئة 1 من خلال اعتماد حد أدنى لنسبة رأس المال لأسهم العادية فئة 1 Capital Ratio 1 CET. وتتطلب قواعد بازل 3 من المؤسسات الاحتفاظ بواقي لرأس المال، كما تتطلب قواعد احتساب رأس المال لأسهم العادية فئة 1 أن يتمّ خصم نسبي وعلى مراحل للتعديلات التنظيمية من إجمالي مبلغ رأس المال لأسهم العادية فئة 1، بحيث يتمّ خصم المجموع الكلي لهذه التعديلات التنظيمية ابتداءً من 1 يناير 2019، وتشمل التعديلات التنظيمية الاستثمارات الرئيسية في المؤسسات المالية وحقوق خدمة المتعامل، والأصول المتعلقة بالضرائب المؤجلة. إنّ الوضع الحالي لرأس المال كافٍ لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال.

على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق دائماً على اطلاع على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواءً كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة المصرفية أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة المصرفية أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة المصرفية أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة المصرفية أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتمّ نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتمّ طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقاً لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات عامة عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

وفي حال كان مطلوباً من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و / أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

تتضمن متطلبات سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة كحد أدنى، مع إضافة متطلبات إضافية أخرى وفقاً للقوانين والأنظمة واللوائح والممارسات المحلية. عندما تتضمن الأنظمة واللوائح المحلية متطلبات أعلى من المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بالمجموعة يجب تطبيق المعايير الأعلى. في حالة تعارض أية قوانين سارية مع هذه السياسة، يجب على الوحدة التابعة المعنية استشارة دائرة الشؤون القانونية المحلية التابعة لها ورئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال التابعين للمجموعة لحل هذا التعارض وحسب الحاجة، إبلاغ لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجموعة البركة المصرفية.

لا تتسامح سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة مع أي انتهاك لأي مما يلي:

- القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح السارية.
- الممارسات والمعايير المقبولة بشكل عام فيما يتعلق بمكافحة الفساد.
- الغرامات أو غيرها من إجراءات إنفاذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

تنظر المجموعة إلى مكافحة الرشوة والفساد على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، وليست مجرد شرط منفصل بذاته تفرضه السلطات الرقابية.

يجب الإبلاغ عن أية انتهاكات جوهريّة أو ممنهجة إلى لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة إلى وضع إطار أساسي لاكتشاف ومنع وكبح أعمال الرشوة والفساد في المجموعة. أعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة التي توضح التزام المجموعة بالمتطلبات السارية القانونية والرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد، كما التزامها بأعلى المعايير المهنية.

سياسة المكافآت والافصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص هذا، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

استراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوى تنافسيًا من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والكفاء. وتقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تمّ تصميم استراتيجيتنا هذه لتؤمن تقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا أمر أساسي لنجاحنا. لذلك نحن نههدف إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهميننا. تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

معاملات الأطراف ذات الصلة

تُسمى المعاملات التي تتمّ مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة "معاملات الأطراف ذات الصلة"، (ما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملي الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلوّة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة.

كما يتمتع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتمّ التصويت عليه. ويبيّن الإيضاح رقم 25 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2020.

مدونة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة المصرفية سياسة داخلية أقرّها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك، لأقارب الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، أو فرصة للتواطؤ. إنّ دائرتي الموارد البشرية والتدقيق الداخلي هما المسؤولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتأكد من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنصّ هذه السياسة على أن تعيين أيّ شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يتمتع عضو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أيّ قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد (إيه بي سي)

تحرص المجموعة أشد الحرص على سمعتها وتلتزم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة أنشطتها التجارية. تحظر المجموعة أخذ الرشوة وتتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بها اعتماد معايير عالية للسلوك والتأكد من امتثال الجميع لهذه السياسة ولقانون العقوبات البحريني. والمعايير هذه هي الحد الأدنى من المتطلبات بموجب القواعد القانونية والرقابية التي تسري على المجموعة.

من المفروض أن يكون لدى جميع موظفي المجموعة المأمّ تامم بمضمون سياسة مكافحة الرشوة والفساد ("إيه بي سي")، وأن يكونوا على دراية تامة بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما يجب عليهم أن يتصرفوا دائماً وفق روح هذه السياسة وليس نصها فقط. إن أي عدم امتثال سيؤدي إلى تحمل مسؤولية شخصية مثل الغرامات والسجن أو أية إجراءات تأديبية أخرى.

يجب على الوحدات التابعة تطوير السياسات الخاصة بها، والتي يجب أن

حوكمة الشركات (تتمة)

- من المخاطر.
- ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءاً كبيراً من مجموع مكافئتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأن للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.
- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في إدارات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان أن يلزم الموظفون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسئولية لتفويض آثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافئتهم.

بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات 45 ألف دولار أمريكي (2019:54 ألف دولار أمريكي). للاطلاع على التفاصيل حول أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت يرجى الرجوع إلى أعلاه.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقاً لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساساً في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعية في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطاراً عاماً موافقاً عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وأيضاً تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت

1. أجر ثابت،
2. منافع،
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى.

إن وجود إطار قوي وفعال للحكومة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحدها استراتيجية وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفاً يأخذ مخاطر كبيرة و/أو شخصاً معتمداً في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متخذاً لمخاطر كبيرة إذا كان رئيساً لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسؤوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة.

لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين استراتيجية أعمالنا، نحن نقوم بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضاً في الحسبان الالتزام بقيمة المجموعة والمخاطر وإجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنه إجمالاً لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءً على ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة الترشيحات والمكافآت تعتقد أن هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

دور واهتمام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتحمل لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما أنها مسؤولة عن تحديد المبادئ وإطار الحكومة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بإنصاف ومسئولية. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، كما ينص نظامها، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة فيما يتعلق بكل ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة،
- فضلاً عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافأة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتم تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وأن يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكن هم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة

ستتمّ معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دوراً في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تقوم سياسة المكافآت كما تمّ تصميمها بخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتوفّر توليفة مكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في المجموعة بالنظر في ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتمّ بموجبها دفع مكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

وتأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. وتقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. كما تضمن المجموعة أن لا يحدّ إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأس مالها وتعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأس المال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتمّ تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في المجموعة. وهذا يودّي إلى أن يتمّ تشكيل سلة الأجر المتغيرة وفقاً للاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة.

ويأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:
أ. تكلفة وكفّية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة،
ب. تكلفة وكفّية مخاطر السيولة التي يتمّ تحملها أثناء مزاوله الأعمال،
ت. الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تمّ إدراجها في الأرباح الحالية.

تطلّ لجنة الترشيحات والمكافآت على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار إدارة المخاطر، تقوم اللّجنة باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم الإلحاق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختبار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة. وفي السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أداؤها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.
- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني أنه لم يتمّ تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن

لإدارات الأعمال ولكلّ موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلة المكافأة المتغيرة، تهدف لجنة الترشيحات والمكافآت إلى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصولاً إلى وحدات الأعمال والموظفين المعيّنين.

وفي تحديدها لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة. ثم يتمّ تعديل سلة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية).

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم الممارسات التي يتمّ بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدلل اللّجنة على أنّ قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وأفاق المستقبل المتوقعة له.

وتستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلة المكافأة حسب جودة الأرباح. إنّ هدف المجموعة هو دفع مكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقاً للسلطة التقديرية للجنة الترشيحات والمكافآت.

إن تمويل توزيع سلة المكافآت يعتمد على تحقّق حد أدنى من الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء أن ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبياً. علاوة على ذلك، تخضع سلة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف المراقبة

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف المراقبة والمساندة للبنك باجتذاب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في هذه الوظائف. وتضمن المجموعة أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.

ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي يقومون بمراقبتها. يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دوراً كبيراً في تحديد أداء وحدات المساندة والمراقبة على أساس الأهداف الموضوعه لها، وهذه الأهداف تركّز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلاً عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختصّ بها كل وحدة.

الأجر المتغيرة لوحدات الأعمال

يتمّ تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتمّ وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلاً عن السوق والامتثلات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان باسم المجموعة مستويين مختلفين من المخاطر

حوكمة الشركات (تتمة)

- تقييم أداء الموظف سوف يكون أقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيراً، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

ويجوز للجنة الترشيحات والمكافآت، بموافقة المجلس، ترشيح واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، إلغاء / تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تم تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أنّ عوامل الأداء التي تمّ على أساسها اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. وتتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاماً معينة تمكّن المجموعة من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

ولا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

وتسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، تعديل / إلغاء العناصر الممنوحة/ غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة / دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أداؤه / أدائها المالي، أو في تحريف جوهرى في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و / أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.
- يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظراً لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجر المتغيرة يمنح ويدفع نقدًا في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجر المتغيرة يمنح ويدفع نقدًا على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجر المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
أسهم مؤجلة	جزء من الأجر المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء، ويتم الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقاً لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. ويتم الإفراج عن أية أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف عند الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

الأجر المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يكسبون إجمالي أجر بأكثر من 100 ألف دينار بحريني أو ما يقابل ذلك بالدولار الأمريكي لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عنصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	40%	حاليًا	-	-	نعم
أسهم معجلة	-	حاليًا	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	0%	على مدى 3 سنوات	-	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	60%	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة الترشيحات والمكافآت، استناداً إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها، زيادة تغطية الموظف التي ستخضع لترتيبات التأجيل. تفاصيل الأجر المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

ألف دولار أمريكي		
2019	*2020	
591	524	بدل حضور
1,500	1,500	المكافأة*
243	41	أخرى

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2021.

(ب) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

ألف دولار أمريكي		
2019	2020	
96	97	بدل حضور
145	145	المكافأة
35	15	أخرى

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية.

حوكمة الشركات (تتمة)

ج) مكافآت الموظفين

يبلغ إجمالي المكافآت الثابتة للأشخاص المعتمدين والآخذين للمخاطر الخاضعين لهذه السياسة 8,025 ألف دولار أمريكي (7,765:2019) ألف دولار أمريكي ويبلغ عدد هؤلاء 18 (2019:17) .

إجمالي المكافآت المتغيرة لعام 2020 بلغت صفر دولار أمريكي (6,028:2019) ألف دولار أمريكي).

د) المنح المؤجلة

يقب لبعض الأشخاص من فريق الإدارة التنفيذية في البنوك التابعة لمجموعة البركة الحصول على مكافأة مؤجلة ومتغيرة وذلك بحسب شروط برنامج حوافز الإدارة القائم على الأهداف المحددة مسبقاً بحسب أداء كل منهم. يتم استخدام المبالغ المتغيرة والمحددة كمكافآت بحسب البرنامج المذكور أعلاه لشراء أسهم في مجموعة البركة المصرفية وتوزع على مدى ثلاثة سنوات مع تحديد مساهمة المجموعة بشكل سنوي. يبلغ إجمالي المبالغ المؤجلة للمكافآت المتغيرة صفر دولار أمريكي (3,598:2019) ألف دولار أمريكي).

هـ) تعويض إنهاء الخدمة - لا يوجد (2019-2020)

1) المكافآت المدفوعة للموظفين المعتمدين

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2020

رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)		المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)				المجموع (ألف دولار أمريكي)	فئة الموظفين
	الرواتب والأجور	علاوات أخرى	مكافأة الأداء (نقداً)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة أخرى		
5	3,226	1,386	0	0	0	0	4,612	الموظفين الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)
8	1,422	383	0	0	0	0	1,805	الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسيل الاموال و الالتزام
5	1,244	364	0	0	0	0	1,608	الموظفين المعتمدين وغير المشمولين تحت البند 2
18	5,892	2,133	0	0	0	0	8,025	المجموع

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2019

رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)		المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)				المجموع (ألف دولار أمريكي)	فئة الموظفين
	الرواتب والأجور	علاوات أخرى	مكافأة الأداء (نقداً)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة أخرى		
4	2,711	1,316	2,048	3,072	0	0	9,147	الموظفين الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)
7	1,271	515	159	194	0	0	2,139	الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسيل الاموال و الالتزام
6	1,395	557	223	332	0	0	2,507	الموظفين المعتمدين وغير المشمولين تحت البند 2
17	5,377	2,388	2,430	3,598	0	0	13,793	المجموع

2) المكافآت المؤجلة

2020					
الأسم					
المجموع (ألف دولار أمريكي)	أخرى (ألف دولار أمريكي)	دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)	العدد (ألف)	نقدا (ألف دولار أمريكي)	
13,486	0	13,486	42,176	0	الرصيد الافتتاحي
0	0	0	0	0	المكافأة خلال السنة
(3,678)	0	(3,678)	(8,119)	0	الصادر خلال السنة
0	0	0	0	0	الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر
9,808	0	9,808	34,057	0	الرصيد الختامي

2019					
الأسم					
المجموع (ألف دولار أمريكي)	أخرى (ألف دولار أمريكي)	دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)	العدد (ألف)	نقدا (ألف دولار أمريكي)	
13,212	0	13,212	36,785	0	الرصيد الافتتاحي
3,815	0	3,815	12,307	0	المكافأة خلال السنة
(3,541)	0	(3,541)	(6,916)	0	الصادر خلال السنة
0	0	0	0	0	الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر
13,486	0	13,486	42,176	0	الرصيد الختامي

(front Office) التي تتعامل مع العملاء والتي مسؤولة عن أنشطة مثل التمويل (على سبيل المثال، الخدمات المصرفية للشركات) خط الدفاع الثاني (مراقبة المخاطر): المهام التي تشرف أو تتخصص في إدارة المخاطر والامتثال. يندرج تحت هذا الأنشطة التي تغطيها عدة مكونات للحوكمة الداخلية (الامتثال، المخاطر، المالية، الشؤون القانونية، العمليات، الضوابط الداخلية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الإدارات المماثلة) علاوة على ذلك، فإنه يراقب ويسهل تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية ويساعد أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر داخل المجموعة. يتضمن أيضاً وظيفة تنسيق وتنفيذ الشريعة على ان جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة التي تقوم بها المجموعة تتماشى مع المبادئ الإسلامية. خط الدفاع الثالث (ضمان المخاطر): الوظائف التي تقدم تأكيدات مستقلة (كالتدقيق الداخلي). يشكل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث. توفر وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر لعملها، تأكيداً لمجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية من مدى فعالية البنك في تقييم وإدارة مخاطر ويتضمن ضمانات بشأن فعالية خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تشمل جميع عناصر إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك (من تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر والاستجابة لها، إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر) وجميع فئات الأهداف التنظيمية: الاستراتيجية والأخلاقية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يعد قسم التدقيق الداخلي الشرعي المستقل أيضاً ركيزة مهمة لخط الدفاع الثالث.

إجمالاً، يضمن هذا النهج أن المجموعة قادرة على تنمية أعمالها دون تحمل مخاطر لا داعي لها يمكن أن تؤثر على كفاية رأس المال وحوادث المساهمين وفي النهاية علامتها التجارية وسمعتها.

إدارة المخاطر

إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدّر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.

وتشكّل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لاستراتيجية المخاطر ومستوى تقبل وتنوع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان التابعة للإدارة التنفيذية واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرّضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أو من يفوضهم من لجان الإدارة التنفيذية. كما يتم بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

لضمان فعالية إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قادرين على الاعتماد على خطوط عمل كافيته - بما في ذلك الوظائف الرقابية - داخل المجموعة. بناء عليه وجزءاً من الهيكل العام للحوكمة وإدارة المخاطر، تعتمد المجموعة نموذج "الخطوط الثلاثة للدفاع" (Three Line of Defense-LOD) كطريقة لشرح العلاقة بين هذه الوظائف وكدليل لكيفية تقسيم المسؤوليات:

1. خط الدفاع الأول (أصحاب المخاطر): الوظائف التي تمتلك المخاطر وتديرها. يندرج تحت هذا الخط الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تملك المخاطر ويتم مساءلتها عن المخاطر والتحكم فيها وتفاديها. تشمل هذه بشكل أساسي الوظائف أو الإدارات العاملة في المكتب الأممي

حوكمة الشركات (تتمة)

للمجموعة لمواجهة التحديات المتزايدة في بعض الأسواق التي تعمل فيها المجموعة.

- تأكد جميع الوحدات التابعة من توافق سياساتها لعمل المخصصات للأصول المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
- الحرص على أن تسعى الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال وإدارات إدارة المخاطر. ويظل توظيف وتدريب موظفي إدارات الائتمان وإدارة المخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة تابعة من الوحدات التابعة.
- التأكد من أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر معتمد يغطي مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والعمليات، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة
- التأكد من أن تقوم جميع الوحدات التابعة بتزويد المركز الرئيسي بتقارير شهرية وفصلية عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل الرقابية، وعلاوة على ذلك، يستمر تعزيز نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة للاستيفاء متطلباته الداخلية.

لقد تمّ وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في الكتيبات الإرشادية التشغيلية التي تلتزم بدقة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولتها أعمالها. وتشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بما في ذلك مخاطر أسعار الأسهم ومعدّل العائد والعملة الأجنبية، ومخاطر العمليات ومخاطر عدم الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية. وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تبايناً فيما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إنّ ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل رأس المال العامل في صيغ السلم أو استئجار أو المضاربة أو المشاركة.

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنع الائتمان، ثم المتابعة للحققة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

وتتحقق إجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال:

- 1- بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية / القدرة على السداد،
- 2- الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها،
- 3- والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حينما يعتبر ذلك ضرورياً.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسؤولة عن القيام بمراجعة التعرضات الائتمانية لعملاء البنك وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على

دور ومسؤوليات إدارة مخاطر المجموعة

تشمل أدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر بالمجموعة ما يلي:

- تطوير وتنفيذ إطار عمل مخاطر المجموعة والسياسات والإجراءات المتوافقة مع التوجيهات التنظيمية.
- التأكد (بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة في المجموعة) من أن وظيفة إدارة المخاطر مجهزة بشكل كافٍ بالأنظمة والعمليات والمنهجيات والخبرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ومراقبتها بشكل مناسب وفعال على مستوى المركز الرئيسي هذا مع الاخذ بالاعتبار ان المسؤوليات الأساسية تقع على عاتق الوحدات التابعة ومجالسها المستقل الفردي في حد ذاتها.
- تطوير بيان قابلية المخاطر للمجموعة (Risk Appetite Statement) وكذلك إرشادات إدارة المخاطر لوحدات المجموعة / الشركات التابعة.
- مراجعة حدود المخاطر الموحدة ومراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام كما هو محدد في سياسة تقبل المخاطر للمجموعة (Group Risk Appetite Policy) وكذلك ضمان الالتزام بها.
- تطوير والحفاظ على إطار عمل ABG ICAAP وإجراء تمارين اختبار الإجهاد على مستوى المجموعة بشكل دوري بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.
- الإشراف على إطار عمل إدارة مخاطر لوحدات التابعة للمجموعة ومراعاة المتطلبات القانونية والحوكمة التي تنطبق على الوحدات التابعة بشكل فردي وكذلك بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة للمجموعة.
- مراقبة التعرضات على مستوى المجموعة / الموحدة من حيث تركيزات المخاطر والاختلالات ونقاط الضعف والتوصية بإجراءات علاجية عند الحاجة.
- مراجعة وتحليل المحفظة الائتمانية للمجموعة لاكتشاف المخاطر والتركيزات وتنبه وتقديم المشورة للإدارة التنفيذية لمجموعة و / أو لجنة مخاطر مجلس الإدارة وفقاً لذلك.
- تقديم المشورة للوحدات (بالتعاون مع قسم المالية المجموعة) على استخدام محددات مخاطر الائتمان (مثل احتمالية التعثر (PD)، والخسارة عند التعثر (LGD) وحجم التعرض بناء على الأوزان الائتمانية (EAD/CCF) لتسعير الائتمان وتحديد حجم المخصصات، ومراقبة المحفظة عند الضرورة.
- قدر الإمكان وضمن إطار الحوكمة الحالي للمجموعة، تعزيز ثقافة المخاطر القوية (بما في ذلك التدريب على تحديد وقياس المخاطر وتطويرها الكوادر البشرية) داخل المجموعة على الرغم من أن ثقافة المخاطر مدفوعة بشكل أساسي على مستوى الوحدات.

تخضع كل الوحدات التابعة للمجموعة لمجالس الإدارة الخاصة بها. تتبع جميع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات ائتمانية ومخاطر موثقة ومكتوبة تعكس السياسات على مستوى المجموعة، وعلى هذا النحو، تضمن وجود إدارة سليمة للمخاطر.

كما يتم تنفيذ عمليات لتوحيد وتجميع عملية احتساب كفاية رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والعمليات بما يتوافق مع متطلبات بازل 3 ومصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك فإن أنظمة مخاطر التشغيل في كل وحدة تابعة تمكن من انتهاز نهج متناسق لإدارة مخاطر التشغيل.

وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في التالي:

- التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل الديون واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة بغرض تحقيق مزيد من التحسن في نوعية الأصول ونسبة تغطية المخصصات

مخاطر الصرف للعملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 مذكورة في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدتها من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنياً على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية.

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

واصلت مجموعة البركة تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر في عام 2020، فلقد قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول.

لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات والتي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة. تعقد جنة إدارة مخاطر أمن المعلومات بالمركز الرئيسي اجتماعاتٍ بصفة دورية وقد

طلبت الأطراف ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة وكذلك تعريف أقصى حجم من التسهيلات المجازة للعميل الواحد على أساس كل حالة على حدة.

خلال عام 2017، قامت المجموعة والوحدات التابعة لها بجميع الاستعدادات اللازمة بما في ذلك الحصول على التصنيف الائتماني والأنظمة الأخرى ومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان لإدخال المعيار المحاسبي الجديد FAS 30 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في 1 يناير 2018.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الصاعقة. إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة إطاراً عاماً لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تقتضي أيضاً مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضاً تأثير خطر احتمال حدوث سحبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضاً مطلوباً من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي - وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20% وتقوم مجموعة البركة المصرفية أيضاً بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. وفقاً لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتنازل وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. ورغم أن المجموعة غير ملزمة بدفع أي عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

حوكمة الشركات (تتمة)

وتخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. كما تقوم مجموعة البركة المصرفية بالتأكد من التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

التحول الرقمي وتقنية المعلومات

تقوم اللجنة التوجيهية للتحويل الرقمي وتقنية المعلومات بالتحكم في ودعم استراتيجيات التحويل الرقمي والمبادرات المتعلقة بها في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية، وذلك لضمان توافيقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية المحلية لكل وحدة. تقوم المجموعة بمراجعة استراتيجيات التحويل الرقمي وتقنية المعلومات بشكل دوري في جميع وحدات المجموعة لتأمين مساهمتها في تحقيق استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

إن العديد من الوحدات التابعة للمجموعة هي في المراحل النهائية من استبدال أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة بنظام مصرفية أساسية جديدة، تقدم الوحدات الآن حلولاً جديدة في مجالات عديدة مثل الخدمات المصرفية الرقمية والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني، بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الآلية. تعد الخدمات المصرفية الرقمية والتحول الرقمي والتقنية المالية من المجالات الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة بنشاط على وضع استراتيجيات تضمن تعزيز الفرص والتغلب على التحديات المرتبطة بانقطاع الخدمة.

لدى كل وحدة تابعة خطة لاستمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث ويتم تحديث هذه وتحديثها واختبارها بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات من مصرف البحرين المركزي تحت وحدة HC

وفقاً لتقييم الالتزام المستقل الذي أجري لتغطية عام 2020 ، تتوافق مجموعة البركة المصرفية بالكامل مع متطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة HC في دفتر القواعد لمصرف البحرين المركزي، باستثناء ما يلي:

لم تكن هناك جلسات منظمة تم الترتيب لها قبل أو بعد اجتماعات مجلس الإدارة، ولكن جميع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لديهم اتصالات مباشرة مع بعضهم البعض على أساس منتظم أو عندما تكون هناك حاجة لذلك.	بغرض تسهيل الاتصال الحر والمفتوح بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجب أن يسبق أو يتبع كل اجتماع لمجلس الإدارة جلسة لا يحضر فيها سوى أعضاء مجلس الإدارة المستقلون، باستثناء ما قد يقررونه هم أنفسهم.
بسبب حالة كوفيد-19 وحظر التجول في معظم الولايات القضائية التي تعمل بها، تم تأجيل الزيارات الخارجية لإجراء اختبار الامتثال السنوي على العمليات الخارجية خلال عام 2020.	يجب على البنوك الإسلامية المرخص لها، والتي تمارس الأعمال التجارية من خلال فرع أو شركة تابعة في ولايات قضائية أخرى، ومن خلال وظيفة الامتثال للمجموعة ما يلي: (ج) إجراء اختبار الامتثال السنوي على العمليات الخارجية التي يمثل إجمالي إيراداتها 20% أو أكثر من إجمالي إيرادات المجموعة وعلى أساس كل عامين للعمليات الخارجية الأخرى.

تم إصدار منظومة عمل جديدة لإجراءات إدارة مخاطر أمن المعلومات وتم تعميمها على كافة الوحدات للاسترشاد بها.

مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأحكام التنظيمية

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيراً فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهوداً حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. ويرجع الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فعاليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاوله المجموعة لأعمالها، وفقاً لقابليتها المحددة سلفاً لتقبل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الغاية المتمثلة في تعظيم العائد للمساهمين. وتشمل إدارة رأس المال المبادرة بإجراء التعديلات المناسبة واللائمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص أو ما شابه ذلك.

لذلك فإن الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أموراً حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعاً على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛
- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 16.0% في 31 ديسمبر 2020 وهي نسبة أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5% تتضمن المعدل الواقي لحماية رأس المال المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي وهو نسبة 2.5%.

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

الاشتراك في تحمّل المخاطر وجني العوائد: إنّ العائد على رأس المال المستمر يأتي من الأرباح المحققة فعلاً وليس على أساس أسعار فائدة محدّدة مسبقاً.

3. يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قامت المجموعة بإنشاء "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية" عام 2012، وهو الأول من نوعه الذي تأسّسه مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية. وقد أعيدت تسمية هذا البرنامج بـ "برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية".

ويشمل برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية الأنشطة التالية:

1. القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية؛
2. الاستثمار في ودعم الشركات والمؤسسات التي تتصف بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة؛
3. الإشراف على ومتابعة التطوّر في برنامج البركة للتمويل الأصغر؛
4. دعم الاقتصاديات المحليّة؛
5. دعم المشاريع الصحية والتعليمية؛
6. تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية؛
7. تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي؛
8. الاستثمار في الموارد البشرية؛
9. رعاية وتشجيع المواهب المحليّة؛
10. تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني استراتيجيات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال التخفيف من الكربون والحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

الأنشطة

ويستند برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على الركائز التالية:

1. برنامج البركة الخيري، الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
 2. برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم الاسكان منخفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية.
 3. برنامج البركة للقرض الحسن، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير.
 4. برنامج البركة للالتزام الزمني، الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معينة من وقت مسؤوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.
- هدف المجموعة هو جعل جميع أعمالها ووحداتها مستدامة وتتخلّى بالمسؤولية الاجتماعية، ونحن نقوم بقدر الإمكان، بقياس التقدم الذي ننجزه في هذا المجال. ومع ذلك، ما زلنا في بعض المناطق نقوم بتطوير الأدوات المناسبة للقيام بذلك. وبناءً على أدوات القياس الحالية، ساهم برنامج تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمجموعة بما مجموعه 3.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019 للمجتمعات (بشكل أساسي من خلال عمليات التمويل).

كمصرف إسلامي، تمارس المجموعة أعمالها بطريقة مستدامة ومسؤولة اجتماعياً. وخلق التأثير الإيجابي والمستدام هو جزء من فلسفة المجموعة وهدف استراتيجي للأعمال لديها. إنّ مفهوم تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ينسجم مع أخلاق المعاملات في الإسلام، وبالتالي مع الفلسفة الراسخة للمجموعة ورؤيتها.

الإسلام وتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

إنّ فلسفتنا هي أن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر باستخلافهم في الأرض، وبالتالي فإنّ البشر ليسوا ملائكة للثروة وإنما أمناء عليها. وحيث أنّ غرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، فنحن بالتالي مأمورون بخلق فرص عمل للآخرين، ومعنى ذلك أنّ الثروة التي أسبغها الله علينا يجب أن تستثمر في خلق الثروة والفرص في المجتمع.

نحن كجزء في مجموعة مصرفية مؤسّسة وفقاً للمبادئ والقيم الإسلامية نؤمن بأنّ علينا مسؤولية تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءاً منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواءً كانت المادية أو البشرية). إنّ لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدّمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثّل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أي منفعة للمجتمع.

إننا نعتبر أنّ دور تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في مجموعتنا أساسي في نموذج أعمالنا في جميع الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع وحداتنا بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية الثلاثة

يمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

1. لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. حيث تملّي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجر فيها. إنّ هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأيّ شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية و استغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقياً.
2. تتجنّب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. بدلاً من ذلك تقوم الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحقّقها استثماراتهم، أمّا التمويل فإنّه يُقدّم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقييد أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعاً في جني أرباح الاستثمار. إن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمرين ورجال الأعمال، حيث يتمّ بموجبها

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة (تتمة)

التي يعملون فيها.

الحوكمة وإعداد التقارير

تقوم لجنة تمويل الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في مجلس الإدارة بالإشراف على برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية وعلى إدارة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، والتي تقع أيضاً تحت الإشراف الإداري للرئيس التنفيذي، ويتضمن دورها ما يلي:

1. المحافظة على استمرارية برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية وتحديثه وفقاً لأحدث الأبحاث والاستراتيجيات المشهورة على مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة.
2. إدارة والإشراف على تنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على مستوى المجموعة ككل.
3. ضمان بقاء برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير بحوث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشريعة حول الموضوع.
4. تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.
5. جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية وغيرها من التقارير الدورية حول المسؤولية الاجتماعية والاستدامة.
6. تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على مستوى المجموعة.
7. ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة فيما يتعلق ببرنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهداف اللجنة وتوجيه أعمالها بما يتفق مع موجبات تشكيل اللجنة.
8. التنسيق مع برامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المحلية والدولية.

وقد تمّ نشر تقرير مفصل عن الأنشطة والتقدم المحرز في مجال تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمجموعة على الموقع الإلكتروني للمجموعة. علاوةً على ذلك، يوجد تقرير يغطي أنشطة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة على الموقع الإلكتروني للمجموعة. كما ستقوم كافة وحدات المجموعة بإعداد تقارير سنوية خاصة بها، وسيتمّ توفيرها على مواقعها الإلكترونية.

المستقبل

وقعت مجموعة البركة المصرفية في عام 2016 على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، والذي يرسم مسار المستقبل بما يتماشى مع أهداف المجموعة للأعوام 2016-2020. وبالنظر إلى كون نموذج أعمالنا فريد في تصميمه لكي يقدم قيمة اقتصادية مضافة للمجتمعات التي نعمل فيها، فإنّ مساهمتنا (وبالتالي القيمة الاقتصادية التي نضيفها للمجتمع) سوف تزداد مع نمو المجموعة. ونحن نأمل أن يشجّع النموذج الذي نتبناه على شيوخ نماذج مماثلة في الصناعة المصرفية الإسلامية. بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018، وقعت المجموعة أيضاً مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. تهدف هاتان المذكرتان إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بأهداف البركة 2016-2020. في عام 2019، اعتمدت مجموعة البركة أيضاً مبادئ الخدمات المصرفية المستدامة (التي أطلقت من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمبادرة للتمويل)

أولويات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة للبركة للأعوام 2016-2020
قررت المجموعة في عام 2015 نقل برنامج تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة جديدة. لذلك وضعت المجموعة أولويات وأهداف محددة للسنوات الخمس القادمة. وعليه، فإننا وبحلول العام 2020 نهدف إلى التأثير على المجتمعات التي نعمل فيها من خلال:

- توفير 51,000 فرصة عمل في الدول التي نعمل فيها نتيجة لتمويل أعمال العملاء الجدد والطالبيين.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 191 مليون دولار أمريكي للمشاريع التعليمية.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 434 مليون دولار أمريكي للمشاريع الصحية.
- تمويل ودعم بمبلغ 197 مليون دولار لمشاريع الطاقة المستدامة. ويتم ربط أهداف البركة بصورة مباشرة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبصورة خاصة، نركز أهدافنا على الأهداف العالمية التالية: القضاء على الفقر (الهدف 1) والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)، والتعليم الجيد (الهدف 4)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، والابتكار الصناعي والبنية التحتية والهيكل الأساسية (الهدف 9).

وبصورة إجمالية، تهّدت المجموعة بالمساهمة بمبلغ 822 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة لتحقيق أهداف البركة-2016-2020. وهي تخطّط لتنفيذ ذلك عن طريق خلق الوظائف، والتمويل والتبرع للمؤسسات الصحية، والتمويل والتبرع للمؤسسات التعليمية.

وخلال العام 2020، أجرت المجموعة تقييماً شاملاً للأثر الناجم عن التقدّم المحرز عام 2019 فيما يتعلق بأهداف 2016-2020. ويبين هذا التقييم أنّ المجموعة تجاوزت معظم الأهداف الموضوعية للعام 2019 (هناك تأخر في إيراد المعلومات نتيجة الوقت الذي استغرق في جمع المعلومات النوعية). واستطاعت المجموعة عام 2019 تحقيق ما يلي:

- ساعدت على خلق 10,570 وظيفة لعام 2019 بنسبة 104% من الهدف الموضوع لعام 2019 المتمثل في خلق 10,207 فرصة عمل.
- قدمت 27,782,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع التعليمية، وهو ما يمثل 73% من الهدف الموضوع لعام 2019 و البالغ قدره 38,200,000 دولار أمريكي.
- قدمت 125,079,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع الصحية، وهو ما يمثل 144% من الهدف الموضوع لعام 2019 و البالغ قدره 86,800,000 دولار أمريكي.
- قدمت 195,762,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات لمشاريع الطاقة المستدامة، وهو ما يمثل 231% من الهدف الموضوع لعام 2019 و البالغ قدره 84,851,000 دولار أمريكي.

إجراءات الموافقة على تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

لقد قمنا بتطوير آلية داخلية لضمان أن يظلّ نموذج أعمالنا برمتها مسؤولاً اجتماعياً ومستداماً. حيث قمنا بإضافة إجراءات جديدة لعملية الموافقة على التمويل لدينا. ونتيجة لذلك فإننا لن نقوم بتشجيع عملائنا الحاليين على تبني أولويات تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمجموعة فحسب، ولكننا سنعطي أيضاً أولوية للعمل مع العملاء الجدد الذين يلتزمون على الدوام بإضافة المزيد من القيمة إلى المجتمعات

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

انتخبت الجمعية العمومية العادية أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم لمدة ثلاث سنوات في ٢٣ مارس ٢٠٢٠

الأستاذ/ عبد الله صالح كامل ▲
رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي ■
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور/ جهاد عبد الحميد النقلة ▲
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق ▲
عضو مجلس الإدارة

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد ■
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين ■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح ▲
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبحي ■
عضو مجلس الإدارة - تنفيذي

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف ■
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ/ فهد عبد الله الراجحي ■
عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الدكتور/ محمد المنصف شيخ روحه ■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ ناصر محمد النويس ▲
عضو مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع
رئيساً

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف آل محمود
نائب الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري
عضواً

الأستاذ/ يوسف حسن خلوي ●
عضواً

الدكتور/ التيجاني الطيّب محمد
سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

الأستاذ/ عبدالملك مزهر

سكرتير مجلس الإدارة

ملاحظات:

1. توفي الشيخ صالح عبد الله كامل في 18 مايو 2020، وقد تم تعيين خلفا له الأستاذ/ عبد الله صالح كامل رئيساً لمجلس الإدارة اعتباراً من 4 يونيو 2020.
2. تم تعيين الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي نائباً لرئيس مجلس الإدارة في 25 مارس 2020.
3. شغل السادة أعضاء المجلس التالية أسماؤهم مناصبهم لغاية 22 مارس 2020:
- الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي - نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
- الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
- الأستاذ/ جمال بن غليظة
- الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
- الدكتور/ باسم عوض الله
- الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
4. توفي الدكتور أحمد محيي الدين أحمد عضو هيئة الرقابة الشرعية الموحدة بتاريخ 2020/8/29.
5. تقاعد الأستاذ عدنان أحمد يوسف اعتباراً من 31 ديسمبر 2020 وقد تم تعيين الأستاذ مازن مناع عضواً لمجلس الإدارة اعتباراً من 1 يناير 2021.

اللجنة	رئيس اللجنة	عضو في اللجنة
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للترشحات والمكافآت	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للائتمثال والحوكمة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■